الآثار الديموجرافية الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد (COVID-19) فى مصر

The demographic impacts of the emerging corona virus (COVID-19) in Egypt

د/ محمود أحمد نور عبدالله

مدرس الإحصاء – المعهد العالى للدراسات والمتطورة – القطامية

mahmoudnoor2014@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد التاسع . العدد الخامس عشر– الجزء الأول

يناير 2023م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى قياس أهم الآثار الديموجرافية الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ، وذلك عن طريق :

1- قياس معدلات الوفاة خلال فترة إنتشار فيروس كورونا المستجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .
2- قياس معدلات المواليد خلال فترة إنتشار فيروس كورونا المستجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .
3- قياس توقع البقاء على قيد الحياة خلال فترة إنتشار فيروس كورونا المستجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .
4- قياس التغيرات التى طرأت على التركيب العمرى للسكان خلال فترة إنتشار فيروس كورونا المستجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .

وقد توصل إلى النتائج التالية :

- أن هناك ارتفاع في اعداد المواليد خلال الفترة من 2010 إلى 2019 وصلت إلي 20% وفي نهاية فترة الدراسة حدث انخفاض نسبة وصلت لكثر من نصف قيمتها ، حيث حققت معدلات المواليد ارتفاع نسبة لا تتجاوز 10% خلال الفترة من 2010 إلي 2015 وباقي فترات الدراسة حدت انخفاض في معدلات المواليد وصلت إلي أكثر من 25% عام 2020 في عام 2021 حدث انخفاض في معدل المواليد عن مثل بالمقارنة عام 2020 بنسبة تصل إلي 9% وكان معدل المواليد عام 2021 بلغ 20.3% ، ووصل هذا الانخفاض إلى أكثر من نصف قيمتة فى نهاية فترة الدراسة.

- انخفضت معدلات الوفيات خلال فترة الدراسة تدريجيا ، وصلت في نهاية الفترة إلي 8. % وأن هناك ارتفاع في معدلات الوفيات عام 2021 بنسب تصل إلي 15% بالمقارنة بعام 2020 ، وأن هذا الارتفاع بسبب تداعيات فيروس كورونا لأنه خلال عامي 2020 ، 2021 حدث انخفاض في معدلات الوفيات وصل إلي أكثر من 15% ، وإن كان الارتفاع فى الوفيات وصل 6% قبل انتشار الفيروس ، فقد وصل إلى أكثر من 50% بعد إنتشار الفيروس ، أى أن إنتشار الفيروس أدى إلى زيادة فى معدلات الوفيات بنسة تتجاوز 40% .

- أن معدلات الزيادة الطبيعية حققت ارتفاع خلال فترة الدراسة وصل إلي أكثر من 20% في نهاية فترة الدراسة انخفض إلي أكثر من 60% وذلك نتيجة أنه خلال هذه الفترة انخفضت معدلات المواليد مع ارتفاع معدلات الوفيات ، مما يدل علي أن انتشار فيروس كورونا كان له تأثير واضحاً علي معدلات الزيادة الطبيعية.

- بمقارنة بين أعوام 2019 ، 2020 ، 2021 لمعدلات الوفاه العمرية اتضح أن انخفاض معدل الوفيات العمرية في الفئات من أقل من سنة حتي 45 سنة وارتفاع في باقي الفئات العمرية 55+

مما يدل علي أن انتشار المرض كان له تأثير علي كبار السن أكثر من الشباب وارتفاع معدلات الوفيات بين كبار الســـن إلي جانب أن معدل الوفيات عام 2021 حققت زيادة قدرها 15% عن وفيات عام 2020 وان معدل الوفيات عام 2020 ارتفاع قدرها 13.8% مقارنه بعام 2019.

الكلمات المفتاحية : فيروس كورونا المستجد - معدلات المواليد – معدلات الوفيات - توقع البقاء على قيد الحياة – التركيب العمرى للسكان

Summary :

This research aims to measure the most important demographic effects resulting from the repercussions of the emerging corona virus (COVID-19), by:

1- Measuring death rates during the period of the outbreak of the new Corona virus, and comparing it with the previous periods of the spread of the virus.

2- Measuring birth rates during the period of the outbreak of the new Corona virus, and comparing it with the periods prior to the spread of the virus.

3- Measuring the expectation of survival during the period of the spread of the emerging corona virus, and comparing it with the periods prior to the spread of the virus.

4- Measuring the changes that occurred in the age structure of the population during the period of the spread of the new Corona virus, and comparing it with the periods prior to the spread of the virus.

He reached the following results:

- There is an increase in the number of births during the period from 2010 to 2019, reaching 20%, and at the end of the study period there was a decrease in the percentage that reached more than half of its value, as the birth rates achieved an increase of not more than 10% during the period from 2010 to 2015 and the rest of the study periods limited A decrease in birth rates, which reached more than 25% in 2020 the study.
- Death rates during the study period gradually decreased, reaching 8% at the end of the period, and that there was a rise in death rates in 2021 by rates of up to 15% compared to 2020, and that this rise was due to the repercussions of the Corona virus because during the years 2020 and 2021 there was a

decrease in Death rates reached more than 15%, and although the increase in deaths reached 6% before the spread of the virus, it reached more than 50% after the spread of the virus, meaning that the spread of the virus led to an increase in death rates by more than 40%.

- That the rates of natural increase achieved a rise during the study period, reaching more than 20% at the end of the study period, it decreased to more than 60%, as a result that during this period birth rates decreased with higher death rates, which indicates that the spread of the Corona virus had an impact Obviously, the rates of natural increase.
- By comparing the years 2019, 2020, 2021 with the age death rates, it became clear that the decrease in the age-related death rate in the groups from less than one year to 45 years and a rise in the rest of the age groups 55+, which indicates that the spread of the disease had an impact on the elderly more than the young and the high Mortality rates among the elderly, in addition to the fact that the death rate in 2021 achieved an increase of 15% over the deaths in 2020, and that the death rate in 2020 increased by 13.8% compared to 2019.

key words : Novel Coronavirus - Birth rates - Death rates - Survival predictions - The age structure of the population

مقــدمة :

أرغم مرض كورونا المستجد (COVID-19) العالم بأسره على مواجهة أحد أكثر التحديات صعوبة في التاريخ المعاصر، حيث تسبب في إصابة الملايين ووفاة مئات الآلاف من الناس، غير أنه سيكون من الخطأ الجسيم وصف هذا التحدي بالأزمة الصحية فقط، فهو أزمة إنسانية واسعة النطاق تفضي إلى بؤس ومعاناة البشرية جمعاء وتدفع برفاهها الاجتماعي والاقتصادي إلى حافة الانهيار.

وعلى المستوى الوطني، حشدت الدول مواردها لمواجهة العواقب الوخيمة لوباء كوفيد- 19 على قطاع الصحة والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة الاجتماعية من خلال اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية وتوعوية فورية وحاسمة للحد من انتشار المرض وحماية شعوبها، خاصة الفئات الضعيفة منها. ومع ذلك، فإن التدابير المتخذة على المستوى الوطني لا تكفي وحدها لمجاراة النطاق العالمي ومدى تعقيد هذه الأزمة. ولكي نكون قادرين حقا على مواجهة هذه الأزمة العالمية، يجب أن تحقق استجابتنا سيطرة فعالة على هذا الوباء وفهما لطبيعته وحجمه، حيث يتطلب الوضع جهودا منسقة ومشتركة بين الدول.

تسبب تفشي مرض فيروس كورونا الجديد في أزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم. وقد سجلت أول بؤرة لتفشي هذا المرض في مدينة ووهان، عاصمة محافظة هوبي بالصين، يوم 29 ديسمبر 2019 ، ومنذ ذلك الحين، انتشر إلى 119 دولة وإقليم حول العالم، وأعلنت منظمة الصحة العالمية، في يوم 11 مارس 2020 ، تصنيف فيروس كوفيد- 19 جائحة عالمية.

تواجه الدول اليوم جائحة لم يسبق لها مثيل خلال القرن الماضي ، جائحة سريعة الانتشار، تزهق أرواح البعض وتدمر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبعض الآخر. فعلى الرغم من أنها وليدة أزمة صحية، إلا أن لها في الواقع وقعا أكبر من ذلك. فهي كارثة إنسانية واجتماعية تسفر عن تغيرات وتحولات تشل القلب النابض للمجتمع. وكما هو الحال في العديد من البلدان حول العالم، تشكل جائحة كوفيد- 19 تحديا غير مسبوق ، يفضي إلى خسائر صحية واجتماعية واقتصادية جسيمة بدأت بالفعل تترتب عنها عواقب تاريخية مهولة.

أولاً : مشكلة البحث :

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية لجائحة كوفيد- 19 هى محاولة لفهم وتوثيق آثار هذه الجائحة على مصر مختلف الميادين والمجالات الاجتماعية والاقتصادية، ويوضح انعكاسات هذه الآفة على جميع القطاعات الاقتصادية وكافة شرائح المجتمع. إذ يتوقع الآن أن تعرف المعدلات التصاعدية للنمو الاقتصادي تقلصا حادا بسبب النشوب السريع لهذه الجائحة. كما أنه من المتوقع أن ترتفع مستويات البطالة والفقر بشكل كبير في جميع أنحاء العالم ، نظرا لتعرضها الكبير للآثار السلبية لهذه الأزمة. ويؤثر هذا الوباء بشكل خاص على الفئات الاجتماعية الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الفقراء وكبار السن والنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة ، مع تزايد معدلات الوفاة بين السكان وايضا توقع البقاء على قيد الحياة ، ومن المتوقع انخفاض فى معدلات المواليد .

ثانياً : أهمية البحث :

مع تذايد وانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19 / كوفيد- 19) ، ظهرت بعض الآثار الديموجرافية منها ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض المواليد ، وأيضـــا انخفاض توقع البقاء على قيد الحياة ، مما ســاهم فى تغير الهرم الســكانى ، كما أثر على الزيادة الطبيعية للســكان ، وقد يكون له تأثير على فئات من السكان دون الأخرى مثل فئة كبار السن ، وأيضا مع التطور الذى يحدث للفيروس وجد ان هناك تأثير على فئة الاطفال .

ثالثاً : أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى قياس أهم الآثار الديموجرافية الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد (COVID-19 / كوفيد- 19) ، وذلك عن طريق :

5- قياس معدلات الوفاة خلال فترة إنتشــار فيروس كورونا المســتجد ، ومقارنتة بالفترات الســابقة لإنتشار الفيروس .
6- قياس معدلات المواليد خلال فترة إنتشار فيروس كورونا المستجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .
7- قياس توقع البقاء على قيد الحياة خلال فترة إنتشـــار فيروس كورونا المســـتجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .
8- قياس التغيرات التى طرأت على التركيب العمرى للســكان خلال فترة إنتشـــار فيروس كورونا المستجد ، ومقارنتة بالفترات السابقة لإنتشار الفيروس .

رابعاً : منهجية البحث :

أ - المنهج الوصفى :

وذلك عن طريق اســتخدام الجداول والرســومات البيانية والنســب المئوية للســكان ، والمواليد والوفيات وتوقع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة من 1991 حتى 2030 .

ب- المنهج التحليلى :

وذلك عن طريق عمل الإسقاطات السكانية باستخدام برنامج Spectrum للتنبؤ بأعداد ونسب السكان وكل المقاييس الديموجرافية خلال الفترة من 2020 حتى 2030 .

خامساً : مصادر البيانات :

1- بيانات عن الســكان ومصــدرها التعداد العام للســكان أعوام 2017 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

2- كتاب الإحصـــاء الســـنوى خلال الفترة من 1991 – 2021 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

3- النشـــرات الاحصـــائية خلال الفترة من 1991 – 2021 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

سادساً : الدراسات السابقة :

1. محمود أحمد نور عبد الله ، 2020

بعنوان " التحول الديموجرافي فى مصر فى الفترة من 2020 إلى 2060 "

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيســـى وهو التنبؤ بالنافذة الديموجرافية والتجهيز لمرحلة المجتمع المســـن فى ظل التحول الديموجرافى فى مصـــر خلال الفترة من 2020 إلى 2060 ، والتجهز لمرحلة المجتمع المسن أثناء فترة النافذة .

وقد توصل البحث إلى أن :

- التركيب العمرى للسكان خلال الفترة من 2020 حتى 2050 ، ويوضح دخول مصر فى مرحلة النافذة الديموجرافية ويوضح زيادة نسبة السكان فى سن العمل (15-64) من 62 إلى 66.5 % ، مع انخفاض نســبة الســكان فى الفئة العمرية 0-14 من 33 إلى 22 % ، وحدوث ارتفاع فى نسبة السكان من 65+ من 5 إلى 11 % .
- التركيب العمرى للسكان خلال الفترة من 2020 حتى 2060 ، ويوضح دخول مصر فى مرحلة النافذة الديموجرافية ويوضح زيادة نسبة السكان فى سن العمل (15-64) من 62 إلى 67 % ، مع انخفاض نسبة السكان فى الفئة العمرية 0-14 من 33 إلى 19 % ، وحدوث ارتفاع فى نسبة السكان من 65+ من 5 إلى 14 % .

2. عثمان محمد عثمان ، 2020

بعنوان " جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية:-

تهدف الدراسة للتعرف علي تأثير جائحة كورونا علي اقتصاديات البلدان في مؤشرات مواجهة الازمة الاغلاق الاقتصـادي علي بعض الاقتصـاديات وأسـاليب مواجهة الأزمة الاقتصـادية أثناء انتشـار المرض ودور الدولة لمواجهة الأزمة عن طريق تحفيز القطاعات الاقتصادية.

3. خالد ذكى أمين ، 2020

بعنوان " مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحه للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية"

تهدف الدراسة لتوضيح الخطوات الخاصة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية التي قام به صندوق النقد الدولي في مارس 2020 التي تتضمن مجموعة من الاجراءات سواء كانت المتعلقة بالسياسات الصحية أو المالية أو النقدية ومدي تأثير انتشار الأزمة علي العمال وعلي الاقتصاديات الافريقية مع وضع قائمة مقترحة لضمان الاستدامه خلال تقييم التعافي الاقتصادي.

4. محمد عبد الشفيع ، 2020

بعنوان " أزمة الديون العالمية وبعض التأثيرات علي التنمية الاقتصادية مع الاشارة إلي الاقتصاد المصري"

يهدف إلي توضيح أثر الديون العالمية علي التنمية الاقتصادية مع بنا نموذج النمو و التنمية المرتبطة بالتمويل الخارجي حالة صندوق النقد الدولي الدين الخارجي والعجز في الموازنة العامة حالة مصر وتوضيح تأثير الديون الخارجي علي خطوات التنمية الاقتصادية في مصر في ظل انتشار فيرس كورونا مع كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

5. سحر عبود ، أسماء مليجى ، 2020

بعنوان " التداعيات المحتملة لجائحة كورونا علي الاقتصاد المصري "

تهدف الدراسة توضيح تداعيات أزمة كورونا علي النمو الاقتصادي العالمي مع توضيح تداعيات الأزمة علي النمو الاقتصادي المصري وان الاقتصاد المصري في تحدي إضافي لي ذلك صعوبة توقيت الأزمة في ظل تعافي الاقتصادي المصري بدأ من عام 2016 مع توضيح تأثير الأزمة علي القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر والسياسات التي تبنيها مصر لمواجهة الأزمة سواء كانت نقدية أو مالية أو علي مستوي القطاعات.

6. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2020

بعنوان " الاستجابة لأزمة كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

يهدف إلي توضيح التدابير التي اتخذتها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثناء الجائحة من حجر صحي وحظر تجول وقدرتها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علي مواجهة الأزمة والتأثير الاقتصادي والمالية التي ظهرت في تلك الدول منها العجز المالي لحكومات هذه الدول والتأثير علي العمالة وعلي القطاعات الرسمية وغير الرسمية والتأثير علي قطاعات التعليم.

7. حنان رجائى عبد اللطيف ، 2020

بعنوان " المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص لمواجهة أزمة كورونا "

تهدف الدراسة إلي توضيح آثار أزمة كورونا علي القطاع الخاص مع انخفاض إنتاجية وتخفيض عدد العاملين وصعوبه الحصول علي مستلزمات الانتاج من إلي جانب الاجراءات التي اتخذتها

الحكومة لمساندة القطاع الخاص في مواجهة الأزمة عن طريق التحفيز المالي ودعم عن طريق القروض وتأجيل شداد الأقساط المستحقة عليهم والضرائب. في مقابل أن القطاع الخاص لديه مسئولية اجتماعية للحفاظ علي العاملين وعدم الاستغناء عنهم وتفادي ارتفاع معدلات البطاله أثناء الأزمة منها تجارب شركات العربي – علي بابا – واتصالات.

8. مجموعة البنك الدولي ، 2020

بعنوان " حماية الانسان والاقتصاد واستجابات متكاملة لمكافحة فيروس كورونا "

تهدف إلي توضيح سبل حماية الاقتصاديات وإنقاذ الارواح وسبل كسب الرزق وذلك عن طريق التعافي الاقتصادي والصحي في أن واحد مع ظل أزمة كورونا وذلك عن طريق الوقاية من انتشار فيروس كورونا واحتواءه مع التركيز علي الفئات المعرضة للخطر وضمان استمرارية جميع الخدمات الضرورية للصحة في نفس الوقت وتحفيز وتشجيع كافة القطاعات لتقديم الخدمات العامة بصورة بأفضل صورة في نفس الوقت حماية رأس المال البشري وسبل كسب الرزق من أجل التعافي الاقتصادي والتركيز علي الفئات الضعيفة.

9. حسين عبدالعزيز سيد ، 2018

الفرصة الديموجرافية: حالة مصر - تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام 2017

أشارت نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017 إلى بلوغ سكان مصر 94.8 مليون نسمة مقارنة بحوالي 72.6 مليون نسمة في 2006 . كما بلغ تقدير معدل النمو السنوي للفترة ما بين التعدادات السكانية الأخيرة حوالى 2.56 % وهو المعدل الذي يتجاوز التقدير البالغ 2.04 % خلال الفترة 1996 - 2006 . كما لم توضح البيانات وجود اختلافات ملحوظة في توزيع السكان بحسب المناطق الحضرية/الريفية أو وفقًا للنوع.

تظهر الفرصة الديموجرافية نتيجة لاستمرار التراجع الملحوظ في مستويات الإنجاب وهو ما يؤدي إلى تغييرات في الهيكل العمري، حيث ستشهد الشريحة العمرية (0- 14 سنة) انخفاضًا ملحوظًا فى نسبتها ضمن اجمالي السكان، وهو ما سوف يؤدى إلى وفورات ملموسة في مخصصات الموارد والتي من الممكن استخدامها في تعزيز مهارات وقدرات العدد المتزايد من الأشخاص في سن العمل (15-64 سنة)، كما سيزيد هذا الوضع من اجمالي الانتاجية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وهو ما سيحقق مستوى أفضل من الرفاهة لإجمالي السكان ، وتعتبر هذه الاستثمارات في رأس المال البشري من الأمور الضرورية لأجل الاستفادة من الفرصة الديموجرافية وتعظيم فرص تحقيق العائد الديموجرافي. وينبغي دعم ذلك من خلال السياسات العامة ذات الصلة لتعزيز قيام الاستثمارات في العديد من القطاعات وتحسين مناخ الأعمال من أجل توفير فرص عمل انتاجية جديدة للشريحة السكانية المتزايدة الناشطة اقتصاديا.

لهذا فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الاستفادة من البيانات الحديثة المستخلصة من التعداد السكاني لعام 2017 من أجل فحص الهيكل العمري وتقييم إمكاناته على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بالإضافة إلى إلقاء بعض الضوء على قدرة مصر على الاستفادة من الفرصة الديموجرافية في المستقبل القريب.

10. أيمن زهري ، 2018 ،

الديموغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين

هدف هذه الدراسة للترهيب من الزيادة السكانية بعد أن أصبحت أمرًا واقعاً في مصر لأن هذا الأسلوب لم يجد نفعا خلال الخمسين عاما الماضية. ليس لهذا السبب فحسب، لكن لأن أي نوع من الترهيب لم يعد بإمكانه، في ظل الظروف الحالية والمنظورة على المستوي المتوسط والمتوقعة على المستوى البعيد، أن يخفف من وطأة العبء السكاني في مصر إن لم يتزامن ذلك مع تغيرات جوهرية في بنية المجتمع المصري لا اتوقع حدوثها خلال العقود القادمة ، وبعيدا عن الترهيب أو الترغيب، إلى قراءة علمية متأنية لتوجهات الزيادة السكانية في مصر خلال القرن الحادي والعشرين. تتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي سبيلا لتحقيق أهدافها، وتعتمد بالأساس على بيانات اسقاطات السكان التي أعدها مكتب السكان بالأمم المتحدة والتي تغطي الفترة من 1950 إلى 2100 .

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يجب أن تتوقف الجهود الحالية، خاصة تلك الجهود المرتبطة بتقديم خدمات الصحة الإنجابية وتوفير وسائل تنظيم الأسرة وعلاج العقم كجزء من خدمات الرعاية الصحية الأساسية وخدمات الأمومة والطفولة وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وكافة الحقوق الأخرى التي كفلها الدستور المصري لكافة المواطنين. لكن لا يجب أن نعول على تلك الجهود كثيرا في خفض معدلات الزيادة السكانية، لأن هامش المناورة في هذه المسألة يظل ضعيفا جدًا ما لم نسع الى إحداث التغير الهيكلي المنشود في بنية المجتمع المصري، أو بمعنى أدق ما لم نسع الي زيادة وتيرة ذلك التغير الهيكلي في بنية المجتمع.

11. ماجد عثمان ، 2016

تحليل الوضع السكانى – مصر 2016

يقدم هذا التقرير تحليلاً جديداً عن آخر تطورات الحالة السكانية فى مصر. ونظراً للتغييرات التى طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال السنوات القليلة الماضية، فقد دعت الحاجة إلى إعداد هذا التقرير.

وعليه، فإن هذا التقرير يعد بمثابة:

- خط الأساس لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان.

- أحد مصادر المدخلات والتوصيات الفنية للبرنامج القطرى العاشر لصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- المصدر الأساسى لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمدخلات والتوصيات الفنية بالنسبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القادم.

وتشير النظرة العامة عن الحالة السكانية فى مصر إلى ما أحدثته حالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدتها الفترة من عام 2011 إلى 2014 من تأثيرٍ سلبى على تقديم الخدمات الصحية بما فيها الصحة الإنجابية وتنظيم الأسـرة، ناهيك عن تأثيرها على النمو الاقتصـادى، وفرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر. وعلاوةً على ما سـبق، فقد أدى الافتقار إلى أنشـطة المناصـرة الداعمة لسـياسـة إنجاب الطفلين والمباعدة بين الولادات، مقترنا بأساليب التفكير المتحفظة، إلى تحول مستويات الخصوبة من الثبات الذى شـهدته الفترة 1995 - 2005 إلى ارتفاع إجمالى نسبة الخصـوبة من 3 إلى 3.5 طفل لكل امرأة فى عام 2014 . لقد أضحت الأدوار التى تؤديها المرأة على الصعيدين الإنجابى والإنتاجى صريعة التنافس داخل مجتمع لا يزال متأخراً عن الأخذ بمفاهيم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

سابعاً : الإطار النظرى :

أ - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتداعيات فيروس كورونا المستجد :

أزمة اقتصـادية شـديدة لم تولد في الحقل الاقتصـادي، عندما واجه الأطباء والعلماء ظهور الفيروس التاجي المجهول (كورونا)، سـرعان ما طلبوا التباعد البدني بين الناس والعزل. ومع سـرعة انتشـاره من مدينة ووهان الصـينية إلى أرجاء الصـين والعالم أَلَحُّوا على المسـئولين للحد من الانتقال والسفر.

للمحافظة على الحياة كانت الروشـتة تَوَقُّفُ النشـاط المجتمعي. في سـبيل نجاح العملية (حصـار الوباء) مات المريض (الاقتصـاد) لأن الظاهرة غير مسبوقة، تضـاربت آلات الحرب على جبهتين في آن واحد: حصار الوباء ومقاومة الركود. وفشل العلم- حتى الآن- في تفسير أسباب الم رض ووسائل علاجه. وعجز الاقتصـاديون كذلك عن تحديد سبل تلافي أثار انتشـار الوباء على الآلة الاقتصـادية، ليس في دولة واحدة بل على الاقتصـاد العالمي برمته. لقد واجه الاقتصـاديون – من . قبل- خيبة الأمل والنقد القاسـي عندما فشـلوا في توقع وخطورة الأزمة المالية العالمية في 2008 في مواجهة وباء كورونا قد لا يتحملون مسـئولية عدم التنبؤ بالعاصـفة، ولكن لا يزالون في حيرة التنقيب في النظرية والخبرات السـابقة للعثور على علاج للأزمة الاقتصـادية المتفاقمة . كثيرة هي الكتابات عن الوباء وتبعاته في كل مناحي الحياة وعبر العالم، ولكن ثمة أسـئلة في الاقتصـاد لم تحظى باهتمام ، لماذا كان 'الإغلاق– ' شـاملاً أو جزئياً- هو الحل؟ هل الخسائر المترتبة على انتشار الوباء موقوتة أم ممتدة؟ هل تختلف الأزمة الاقتصادية الحالية أم تتشـابه مع أزمات سـابقة؟ هل العلاج عن طريق حزم الإنفاق الحكومي والمحفز المالي وضـرورياً؟ وهل تكفي الحزم المالية الضـخمة لدرء موجات الركود الاقتصـادي؟ الآن كيف سـيخرج العالم من هذه الكارثة الاقتصادية، سواء تفاقم الوباء أو انتهى؟ (خالد زكريا أمين ، 2020) .

1- وباء مَرَضِى يتحول إلى مستنقع اقتصادي :

إلى أن تتوفر معرفة أدق بمتى وكيف ستنتهي أزمة الصحة العامة التي خلقها فيروس ك ورونا، لن يتمكن الاقتصاديون من البدء في وضع تنبؤاتهم حول نهاية الركود الاقتصادي. ومع ذلك، ثمة دواعي وأسباب للتوقع بأن يكون الانحدار أعمق وأطول مدى مما أحدثته الأزمة المالية العالمية في 2008 ، فخلال أزمة 2008 بدا كل يوم من أيام الأزمة شيئاً هيناً مقارنة بما تحمله أيام الكا رثة الاقتصادية الحالية. في الفترة القصيرة الأخيرة بلغ الانهيار في الناتج العالمي حداً لم يشهده أي ركود عبر 150 سنة مضت. لم تنجح جهود البنوك المركزية والسلطات المالية-خاصة في الدول المتقدمة- في تخفيف الوطأة على أسواق المال، كما هرعت رؤوس المال من الأسواق الناشئة. لن يمكن تحاشى الركود الاقتصادي والأزمة المالية. تدور الأسئلة الآن حول درجة سوء الانكماش، والمدى الزمنى الذي سيستغرقه. ربما يستحيل واقعياً على الاقتصاديين التنبؤ بنهاية هذه الأزمة، قبل معرفة سرعة وفعالية التصدي لهذا الوباء. على الأقل، نرصد أن حجم عدم اليقين العلمي حول الكورونا تضاهيه الشكوك المتعلقة برد فعل الناس وواضعي السياسات خلال الأسابيع والشهور المقبلة. يبدو الأمر وكأن العالم يشهد شيئاً قريباً من غزو أهل الفضاء. نعرف أن الإصرار والإبداع ؟ البشرى سوف يتغلب في النهاية، ولكن بأية تكلفة . (خالد زكريا أمين ، 2020)

2- يمثل فيروس كورونا صدمة للعرض والطلب في آن واحد، ويفرض تحديات غير مسبوقة.

نتيجة لتعطل الاقتصادي العالمي المرتبط بالأزمة الصحية، تشهد البلدان تراجعاً في الطلب الخارجي وهبوطاً في أسعار السلع الأولية. وتجد البلدان منخفضة الدخل نفسها محرومة من الأسواق المالية العالمية، في وقت تشهد فيها خروج رؤوس الأموال منها، وتراجعاً في التحويلات الواردة إليها. كما تسببت أزمة كورونا في صدمة كبيرة في جانب العرض، تضاف إلى ما سببته من تراجع في الطلب وضغوط مالية. فعلى المستوى الدولي، أصبحت سلاسل التوريد مهددة بالانقطاع، الأمر الذي قد يفضي إلى نقص في المدخلات الأساسية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتختلف هذه الأزمة عن سابقاتها في وجود احتمال لتكرار الصدمة في جانب العرض مراراً، إلى أن يتم التوصل إلى لقاح. ومن شأن هذا التهديد أن يؤثر على آفاق التعافي. وعلى المستوى الداخلي، تؤدي إجراءات التباعد والإغلاق، المطبقة في العديد من البلدان في محاولة منها لمكافحة العدوى، إلى تراجع جانبي العرض والطلب في سوق العمل، فضلاً عن زيادة تكاليف المعاملات. (عثمان محمد عثمان ، 2020)

3- يقع على عاتق الحكومة دور محوري في احتواء الجائحة والتصدي لعواقبها الاقتصادية : (عثمان محمد عثمان ، 2020)

إن تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي الموجه، خاصة بين الفئات الأضعف والمسنين، يمكنه احتواء انتشار الفيروس بخسائر اقتصادية محدودة نسبية، مقارنة بالإغلاق الكامل. وعلى الصعيد الاقتصادي، يتعين على الحكومات أن تكون مرفأ الأمان الأخير. فالأولوية لدى جميع البلدان هي حشد الموارد وتوزيعها – على مستوى المجتمع بأسره – لإعادة توجيه الإنفاق إلى الصحة، والتخفيف عن كاهل الأسر والشركات، والتحضير لجهود التعافي. وتصمم حزم الإغاثة الاقتصادية آنياً، وسط محيط من

الغموض، الناجم عن كثرة الجوانب المجهولة عن خصـــائص المرض وتطوره. ولهذا، يجب أن تكون عملية اتخاذ القرار تكيفية على نحو يسمح بتصحيح المسار.

ستتحدد طبيعة الاستجابة على صعيد السياسات وفقاً لخصائص كل بلد. فالبلدان منخفضة الدخل، المحدودة في قدراتها، وفي إمكانية حصولها على وسائل الفحص، قد تعجز عن فحص المصابين وتتبعهم. ويجب عليها إيجاد حلول بديلة منخفضـــة التكلفة، حتى تكون جهود الاحتواء مجدية وفعالة، مع تركيز الاهتمام ببؤر العدوى المحتملة مثل المناطق المكتظة بالســكان والأحياء العشـــوائية بالمدن. وفي البلدان التي تعاني محدودية الحيز في المالية العامة وارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي، لن يجد واضعو السياسات بين أيديهم سوى مجموعة محدودة من الأدوات. وسيكون من الضروري في المستقبل القريب، منح القطاعات الضعيفة من السكان –بمن فيهم عمال القطاع غير الرسمي وليس الفقراء وحدهم – نقوداً في أيديهم لحماية وسائل كسب الرزق والتمكين لسياسات الاحتواء. ومن الأهمية بمكان التنسيق وتقديم المساعدات على المستوى الدولي لسد فجوات التمويل، ومساعدة البلدان على تفادي خيارات السياسات التي قد تؤدي إلى إبطال التقدم الإنمائي الذي تحقق بشق الأنفس .

ففي مرحلة الطوارئ، يمكن للحكومات أن تقدم حوافز أو تســتخدم ســلطاتها في التنســيق مع منشـــآت الأعمال والمجتمعات المحلية في مكافحة الأمراض، والحفاظ على التباعد الاجتماعي، ودعم المتضـــررين من الآثار الصـــحية والاقتصـــادية للجائحة. فلن يؤدي انقطاع ســبل الوصـــول إلى الســلع والخدمات الضـــرورية، مثل المواد الغذائية، والرعاية الصـــحية، والتعليم، إلى تآكل الرفاهة فحســب، بل سيؤثر أيضاً على الإنتاجية المستقبلية.

في صياغة كيفية توزيع الخسائر الحتمية الناجمة عن صدمة جائحة كورونا ، وينبغي للحكومات أن تقدر ما يمكنها تحقيقها، وأن تعلن بوضـــوح كيفية تعاملها مع الخســائر الفعلية في القيمة الاقتصـــادية. وهذا أمر ضروري للتخفيف من التوترات الاجتماعية.

فلا يتوقف النجاح في احتواء الجائحة على سياسة الحكومة وحدها، ولكن على سلوكيات الشعب أيضاً. ويجب أن تتولى الحكومات قيادة العمل مع القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، ووسائل الإعلام لتعزيز العمل الجماعي المســـؤول والحفاظ على التماســـك الاجتماعي – والذي يعد أمراً حيوياً لتحقيق الاستقرار ونجاح التعافي.

من شأن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة التأثير على الضعفاء أكثر من غيرهم. ومن ذلك مخاطر انتقال العدوى، التي ترتفع بين غير القادرين على تطبيق التباعد الاجتماعي على وجه الخصوص، مثل سكان الأحياء العشوائية بالمدن، ونزلاء المؤسسات، بالإضافة إلى الفئات التي لا تملك ترف الإقدام على التباعد مثل تجار الأسواق. ويجب على الاستجابة الاقتصادية التصدي لتفاقم جوانب الضعف الموجودة مسبقاً، ودعم الفئات المهددة في سبل كسب أرزاقها. وستكون الآثار السلبية أشد وطئاً على المحرومين من الحماية الاجتماعية. وستتسبب الخسائر في قبل البدء في تناول خيارات السياسات النوعية المتاحة في مختلف مراحل الإغاثة والتعافي، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عدة مبادئ رفيعة المستوى تساعد على اتخاذ قرارات واعية بشأن السياسات.

وتلعب البيانات الكبيرة و"الصـغيرة" دوراً مهماً. ففحص العدوى أمر مهم، لأن بيانات الفحص من شـأنها أن تكشـف عن ديناميكيات الوباء وخصـائصـه. كما تعد الإجراءات المصـاحبة، مثل تتبع المخالطين، بالغة الأهمية أيضاً في التعامل مع انتشار المرض ، وبالمثل، ستمكن البيانات الاقتصادية من صياغة استجابات محسوبة بدقة للإغاثة والتعافي بما تمده من معلومات. ولما كان تطور جائحة كورونا يلفه قدر عال من الغموض، فلا مناص من الوقوع في الخطأ .

4- التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر : (سحر عبود ، اسماء مليجى ، 2020)

يعتبر النمو الاقتصـادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثرا بالأزمات الخارجية والداخلية، فقد تراجع النمو متأثرا بالأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7 % لعام 2009/2008 مقابل 7 % أي بنسبة تراجع 35 % ، وشـهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير إلى 1.8 % لعام 2011/2010 أي بنسـبة تراجع تقدر بنحو 65% ، وتعتبر الأزمة الحالية أكبر بكثير من الأزمتين السـابقتين لأنها تجمع بين أزمتين خارجية وداخلية معا. هذا علاوة على الاختلاف التام بين الأزمة الحالية وأي أزمات سـابقة سـواء من حيث مصدر الأزمة ونطاقها وتأثي ا رتها المختلفة.

لن ترتبط تداعيات أزمة كورونا على النمو في مصـر فقط بظهور الفيروس بها وما ترتب على ذلك من توقف جزئي للأنشـطة الاقتصـادية نتيجة الإجراءات الاحترازية وانما يتوقع تأثر النمو منذ ظهوره في الصين وانتشاره إلى الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم شركاء رئيسين لمصـر وبالتالي سوف تتأثر متغيرات الاقتصـاد المصـري باضـطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدل الاستثمار وتوقف الأنشطة الاقتصـادية وتراجع معدلات التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية العديدة التي تبنتها مختلف الدول لمواجهة الفيروس.

5- النمو الاقتصادي قبل أزمة كورونا :

تأتي جائحة كورونا لتفرض على الاقتصـاد المصـري تحديا إضـافيا للتحديات العديدة التي يعاني منها الاقتصـاد المصـري. ويزيد من صـعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سـنوات صـعبة بذلت مصـر فيها جهودا كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصـاد منذ عقود، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي بدأ منذ 2016 بالشراكة مع صندوق النقد الدولي.

وقد أسفرت الإصلاحات المتضمنة في البرنامج عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها تحسـن معدل النمو الاقتصـادي ليبلغ 5.6 % خلال عام 2019/2018 مقابل 4.2 % % خلال عام 2017/2016 ، وعلى الرغم من هذا التحسن في معدل النمو الاقتصادى إلا أنها ما زالت أقل من نظيرتها قبل الأزمة العالمية .

على مسـتوى مصـادر النمو : بلغ الاسـتهلاك الإجمالي 3.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 3.4 تريليون في العام السابق ، وبالتالي يستحوذ الاستهلاك على 90% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي (81% للاسـتهلاك الخاص ، و 9 % للاسـتهلاك الحكومي) على الرغم من أن

الطلب الاستهلاكي النهائي ظل هو المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي إلا أن مساهمته في النمو شهدت تراجعاً اعتبارا من العام المالي 2018/2017 مقابل زيادة أهمية الاستثمار لتمثل ما يزيد عن 40 % من النمو المتحقق، وارتفعت المساهمة الإيجابية لصافي الصادرات في النمو ، وعلى مستوى الاستثمارات، تقدر الاستثمارات الكلية بنحو 940 مليار جنيه عام 2019/2018 مقابل 739 مليار جنيه بزيادة بنسبة 27 % ، وبلغ معدل الاستثمار 17.7 % مقابل 16.7 % في العام السابق ، وبمقارنة معدل الاستثمار 17.7 % بمعدل الادخار 6.2 % يتضح أنه ما زالت هناك فجوة تقدر ب 10.5 نقطة مما يؤكد على الحاجة لمزيد من دفع معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخول الحقيقية وفي نفس الوقت الحاجة الملحة لجذب الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي.

6- السياسات التي تبنتها مصر : (سحر عبود ، اسماء مليجى ، 2020)

مع بداية ظهور الفيروس وانتشاره في مصر خلال مارس 2020 ، بادرت الدولة باتباع سياسات استباقية للحد من تراجع معدل النمو الاقتصادي، ولتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة وكلها إجراءات هامة ومطلوبة، حتى وان كان من المبكر رصد أثرها وفعاليتها الآن. وقد ركزت السياسات على جانبين: أولهما زيادة الدعم الم وجه لقطاع الصحة للسيطرة على الفيروس، ثانيهما: مساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة. وقد تنوعت السياسات التي تبنتها مصر في مواجهة الأزمة ما بين سياسات مالية وأخري نقدية ونعرض فيا يلي هذه السياسات بمزيد من التفصيل :

أ) السياسات النقدية

- مع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بـ 300 نقطة أساس لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى (9.25 % ، 10.25 % ، 9.75 %) على التوالي (البنك المركزي المصري، 2020)
- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6 شهور، واسقاط استحقاقات قدرها 10 مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين.
- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التم ويلي والتخصيم.
- مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين .
- خفض أسعار الفائدة على المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى 8 % بدلا من 10 % وتضم هذه المبادرات 100 مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة، و 50 مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل .
- إتاحة 50 مليار جنيها لتمويل الإسكان لمتوسطي الدخل من خلال البنوك برنامج لإسقاط المديونية على المزارعين وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر 2020 .
- إتاحة 50 مليار تمويل بفائدة 8 % لشركات السياحة وبفترات سماح 6 شهور حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها أثناء الأزمة.

- للحد من السيولة في المعروض النقدي، تم وضع حد أدني وأقصى لعمليات السحب والإيداع للأفراد مع توسيع قيود التعاملات اليومية للشركات.
- للحد من الدولرة طرحت البنوك العامة شهادات بعائد 15 % للأفراد .

ب) السياسة المالية :

وفقا لوزارة المالية، تم تخصيص حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه لمواجهة الأزمة بما يمثل 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2019/2018 ، ولتمويل الإجراءات التالية :

- زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية
- اعتماد إضافي 4 مليار لوزارة الصحة للتجهيزات ورفع كفاءة المستشفيات بها.
- 200 مليون جنيه اعتماد إضافي لمشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة بخطة وزارة الصحة .
- 2.25 مليار جنيه لتمويل زيادة بدل المهن الطبية ب 75 %
- رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومستشفيات جامعة الأزهر التي تُصرف حاليا بما يتراوح بين 400 إلى 700 جنيه، لتصبح 2200 جنيه شهريًا .
- منحة شهرية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة 3 شهور .
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر .
- إلغاء رسوم المنظومة الإلكترونية للممولين من الأشخاص الطبيعيين هذا العام .
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر ، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر .
- رفع الحجوزات الإدارية عن كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10 % من الضريبة المستحقة عليهم .
- إعفاء الأجانب من ضرائب الأرباح الرأسمالية وتأجيلها للمقيمين حتى بداية عام 2022
- تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2019 لكل الشركات العاملة في القطاعات المتضررة (الطيران، والسياحة، والصناعة، والتصدير) .
- تأجيل الضرائب المستحقة القطاعات المتضررة دون فوائد أو غرامات تأخير.
- مد وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين .

7- نظرة عامة على التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها مصر لدعم الأسر والشركات خلال الأزمة : (سحر عبود ، اسماء مليجى ، 2020)

خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته التاريخية ونفذ عددا من مبادرات الإقراض التفضيلية ومنخفضة الفائدة وضمانات القروض التي تستهدف القطاعات الأكثر

تضررا. كما تم أطلاق ٣ مليارات جنيه لقروض بضمان الدولة لقطاع السياحة .

تم تنفيذ حزمة تحفيز تصـــل إلى ٢,١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك تدابير مهمة لدعم الأسـر الأكثر ضـعفا . تمت زيادة المعاشـات التقاعدية بنسـبة ١٤ ٪، وتم توسـيع برامج المسـاعدة الاجتماعية لتشـــمل ٦٠ ألف أســـرة إضـــافية والموجهة لما يقرب من ١,٦ مليون عامل غير رســـمي. بالإضـافة إلى ذلك، يقوم صـندوق العمل في حالات الطوارئ بصـرف إعانات طارئة للعاملين في قطاع السـياحة. كما تم اتخاذ تدابير لدعم الشـركات في القطاعات الرئيسـية، بما في ذلك خفض تكاليف الطاقة والإعفاءات الضريبية.

على وجه الخصـــوص، تم تخصـــيص ٥٠ مليار جنيه من حزمة التحفيز البالغة ١٠٠ مليار جنيه لقطاع السياحة.

في إطار حزمة مالية جديدة، وافق صـــندوق النقد الدولي في مايو على تمويل طارئ بقيمة ٢,٥ مليار دولار لدعم جهود الحكومة المصرية لمواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة .

ب- الآثار الديموجرافية الناتجة عن تداعيات فيروس كرورنا المستجد :

لا شـك أن الحكومات والشـركات وأصـحاب الأعمال يواجهون تحديات كبيرة. ولكن التحديات أمام الحكومات أكبر لأنها هي المظلة المسـؤولة عن الاقتصـــاد والصـــحة وغيرها من جوانب الحياة في المجتمع. فالحكومات تتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة لبناء الوعي الصـــحي، وتنفيذ الإجراءات الوقائية، وزيادة الإنفاق على البنية الصحية وإدارة الطوارئ والأزمات وغيرها. هذه الإجراءات تتطلب الحصول على بيانات دقيقة ومتجددة عن انتشار الإصابة، وكفاءة الرعاية الصحية، واللقاحات، والاختبارات لتقييم الخيارات التي تؤثر في الحد من انتشـار المرض، وخاصـة بين الفئات الأكثر تعرضـا للإصـابة مثل كبار السن والأسر الفقيرة.

ولعل أول سؤال يتبادر هل سيكون لجائحة كورونا تأثير في الإنجاب؟ من المؤكد أن يكون هناك تأثير، ولكن من الصـعوبة بمكان معرفة طبيعة هذا التأثير. فبالعودة إلى التاريخ، تشـير الدراسـات إلى أن الكوارث المحدودة أو المؤقتة، مثل الزلازل والعواصـــف والأعاصـــير أدت إلى تأثير إيجابي، أي زيادة ملحوظة في الإنجاب. ولكن الكوارث طويلة الأمد مثل الركود الاقتصـــادي كان تأثيرها سـلبيا، أي نقص في الإنجاب أو الخصوبة، كما حدث في الولايات المتحدة – على سبيل المثال – بسبب الكساد العظيم في 1929 وأزمة النفط في عام 1973. وبوجه عام، من المتوقع أن يكون تأثير جائحة كورونا متفاوتا من دولة إلى أخرى.

إحصـــاءات الوفيات وطرق تســـجيلها تظهر تفاوتا كبيرا من دولة إلى أخرى، فبعض الدول لا يربط حالة الوفاة بمرض "كوفيد - 19"، إذا كان المتوفى يعاني أمراضـــا مزمنة، حتى لو كان المتوفى مصـابا بالفيروس، في حين أن بعض الدول يسـجل الوفيات حسـب أسـبابها بدقة. ومن الواضـح أن ارتفاع الوفيات في بعض الدول يتأثر بخدمات الرعاية الصـحية، وكذلك نسـب كبار السـن، وهو ما يفسـر ارتفاع الوفيات في معظم الدول الأوروبية التي تتجاوز فيها نسـب كبار السـن 20 في المائة، فنحو 70 في المائة

من الوفيات هي بين الذين أعمارهم 65 عاما فأكثر. ولكن هناك مفارقات كبيرة في معدل الوفيات، ففي حين يرتفع إلى 400 وفاة لكل مليون نسمة في إسبانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا، وإلى 238 في الولايات المتحدة، فإنه ينخفض إلى 5 أو أقل في الهند وبنجلادش وباكستان والصين وكوريا الجنوبية واليابان. ومن الموضوعات التي تثير اهتمام كثيرين، ارتفاع الوفيات بين بعض الفئات السكانية، فمثلا يمثل السود ثلث سكان مدينة شيكاغو، ولكن نحو 70 في المائة من المتوفين بسبب كورونا في هذه المدينة هم من هذه الفئة، والأمر نفسه ينطبق على الوضع في ولاية ميشيجان وغيرها.

أما بخصوص الهجرة، فيمثل المهاجرون نحو 30 في المائة من السكان في كثير من الدول الأوروبية والخليجية، ويعاني بعضهم فقدان أعمالهم، ما يؤثر في الأسر التي تعتمد عليهم في دولهم، ويواجه بعضهم الآخر صعوبة في العودة إلى دولهم؛ ما يفاقم الأوضاع ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر. من جهة أخرى، تعطلت أعمال التعدادات السكانية التي كان من المقرر تنفيذها خلال هذا العام في عشرات الدول، مثل: الولايات المتحدة، والسعودية، والإمارات، والبحرين، واليابان، وسويسرا، وماليزيا وغيرها، فمنها من قام بتأجيل العمليات التعدادية، ومنها من اتجه للتعدادات الإلكترونية والسجلات السكانية وخيارات أخرى.

وبعيدا عن التداعيات الاقتصادية للأزمة، يمتد تأثير كورونا إلى أمور حياتية كثيرة، فقد توقف عن التدخين أكثر من 300 ألف بريطاني خشية من خطر الوفاة بسبب الإصابة بفيروس كورونا. وهناك خشية في كثير من الدول من ارتفاع معدلات الفقر، والعنف، والانتحار، وكذلك قلق التأثير السلبي في الصحة النفسية، إلى جانب إحداث تغيرات كثيرة في أنماط الحياة لا نعرف عن طبيعتها حتى الآن.

وأخيرا أشعر بالاعتزاز بما يقدم من دعم للبحث العلمي في مجال كورونا في الجامعات السعودية بغية الوصول إلى لقاح أو علاج ناجع يخدم البشرية، ولكن لا تقل عن ذلك أهمية دراسة تأثير الجائحة في الجوانب الاجتماعية والإنسانية وأسلوب الحياة، خاصة أن الاستفادة متاحة من اللقاحات والأدوية التي يتوصل إليها الباحثون في العالم، ولكن فهم التأثيرات الاجتماعية والإنسانية في حياتنا ومجتمعاتنا سيُترك لنا فهمه ومواجهة التحديات الناتجة عنه. كما أتمنى أن تقوم وزارة الصحة بجمع بيانات دقيقة عن الإصابات والوفيات والاختبارات حسب الخصائص الديموغرافية والمكانية لإجراء دراسات تدعم القرارات.

ـ الإسقاطات السكانية : (محمود احمد نور عبدالله ، 2020)

الإسقاطات السكانية تقديرات مستقبلية للسكان من حيث الحجم وتوزيعهم حسب العمر والجنس، والتي تعتبر بدورها نقطة البداية للإسقاطات القطاعية الأخرى، وتتزايد أهمية توفير البيانات المستقبلية عن السكان، مع تزايد الطلب عليها من قبل صناع القرار وواضعي السياسات السكانية ، حيث تعد الإسقاطات السكانية من الركائز الأساسية التي يُعتمد عليها في وضع الخطط والبرامج التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية، من اجل رفع مستوى معيشة المجتمع وتحقيق الرخاء لكافة أفراده.

أ. تعريف الإسقاطات السكانية :

تعرف الإسقاطات السكانية بأنها تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.

ب. الهدف من الإسقاطات السكانية :

إعداد تقديرات مستقبلية للسكان من حيث الحجم وتوزيعاتهم العمرية الفردية والخمسية، بهدف المساعدة في رسم السياسات السكانية المناسبة ووضع الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية لهم خلال فترات زمنية مستقبلية طويلة الأجل.

ج. أهمية الإسقاطات السكانية :

تكتسب الإسقاطات السكانية أهميتها من الطلب المتزايد من المستخدمين لها، فالقائمون بالتخطيط والمتابعة في جميع مجالات التنمية بحاجة لتقديرات مستقبلية عن حجم السكان وتوزيعاتهم العمرية، وتكون تلك التقديرات منطقية ومعتمدة على برامج ومنهجيات علمية جيده وموثوق بها، فهي تساعد المخطط على تقييم الوضع الحالي للسكان، ووضع البرامج والخطط السكانية، وتكوين السياسات السكانية، لتلبية الحاجات المعيشية الحالية والمستقبلية الأساسية للسكان سواء كانت تعليمية أو صحية أو خدمية.

د. مصادر بيانات الإسقاطات السكانية :

يتطلب إجراء تقديرات سكانية توفر البيانات التالية :

- التعدادات السكانية
- المسوح الديموجرافية
- السجلات الإدارية الحديثة التي تلي التعداد بيانات عن (المواليد، الوفيات، الهجرة) .

ثامناً : الدراسة التحليلية :

1- الاسقاطات السكانية لمصر خلال الفترة من 2020-2030 :

قد قام الباحث بأجراء إسقاطات سكانية لمصر خلال الفترة 2020 حتى 2030 مستخدما الإفتراضات التالية:

أ. عدد السكان مقسمة إلى فئات عمرية حسب النوع من تعداد 2017 .

ب. معدلات الخصوبة الكلية 3.5 عام 2017 والمستهدف 2.5 عام 2030.

ج. معدلات الخصوبة التفصيلية المقدرة فى الدول العربية .

د. نسبة النوع 105 %.

ه. توقع البقاء على قيد الحياة من عام 2017 إلى عام 2030 (الفرض المتوسط) الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

و. جدول الحياة المستخدم جنوب شرق أسيا .

ز. بفرض أن صافى الهجرة تساوى صفر.

وكانت نتائج الإسقاطات كما يلى :

جدول (1)
ملخص للإسقاطات السكانية من 2020 – 2030

البيان	2020	2025	2030
الخصوبة			
معدل الخصوبة الإجمالى	3.14	2.79	2.53
معدل الإحلال الإجمالى	1.53	1.36	1.24
معدل الإحلال الصافى	1.45	1.29	1.18
متوسط العمر عند الميلاد	27.1	26.9	26.9
معدل الإنجاب	0.5	0.42	0.37
الوفيات			
ذكور	70.8	71.8	72.7
إناث	74.7	75.8	76.7
إجمالى	72.7	73.8	74.7
معدل وفيات الأطفال الرضع	39.8	35.3	31.2
معدل وفيات الأطفال أقل من 5	51.6	45.3	39.7
معدل المواليد لكل 1000	24.8	21.2	19.3
معدل الوفيات لكل 1000	4.7	4.8	5.1
معدل الإحلال	2.01	1.64	1.42
الوقت اللازم لتضاعف السكان	34.9	42.5	49

البيان	2020	2025	2030
المواليد (بالمليون)	2.503	2.343	2.299
الوفيات (بالمليون)	0.474	0.528	0.604
إجمالى السكان (بالمليون)	101.009	110.477	119.128
ذكور (بالمليون)	51.966	56.625	60.859
إناث (بالمليون)	49.043	53.852	58.269
نسبة السكان 0-14	33.95	32.48	29.18
نسبة السكان 15-49	50.90	50.92	52.25
نسبة السكان 15-64	61.53	61.92	64.14
نسبة السكان 65 +	4.52	5.60	6.68
نسبة الإناث 15-49	51.10	50.85	52.06
نسبة النوع	106	105	104
متوسط العمر	24	25	27

المصدر : إعداد الباحث

2- التركيب العمرى للسكان فى حالة عدم وجود فيروس كورونا حتى 2030 :

شكل (1)

مقارنة الهرم السكانى لمصر لعام 2020 - 2030

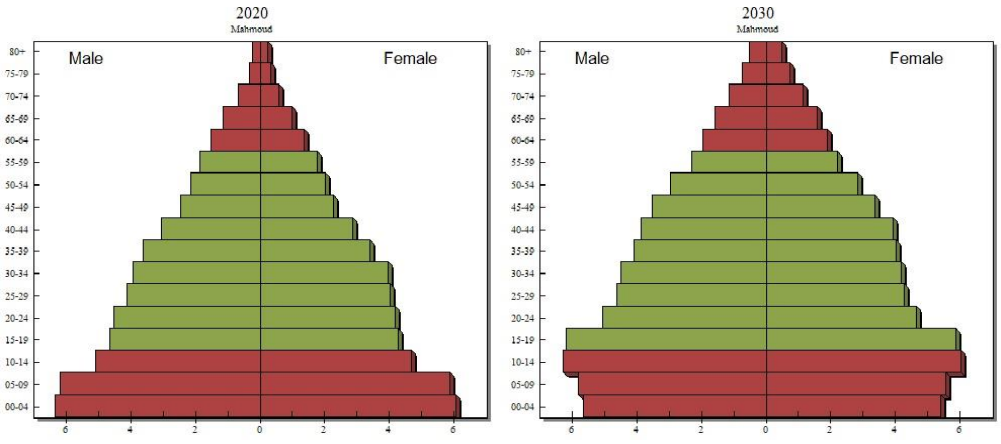

المصدر : إعداد الباحث

الشكل السابق يوضح التغير فى التركيب العمرى للسكان خلال الفترة من 2020 حتى 2030 حيث يظهر من الشكل حدوث إنخفاض فى الفئة العمرية 0-14 ، من 33 إلى 29% ، وحدوث وارتفاع نسبة السكان داخل قوة العمل من 62 إلى 64 % ، ونسبة كبار السن من 5 إلى 7 % .

3- التركيب العمرى للسكان فى حالة استمرار الأزمة حتى 2030 :

يفترض الباحث إنخفاض معدل المواليد وزيادة معدل الوفيات مع إنخفاض توقع البقاء على قيد الحياة وذلك خلال الفترة من 2020 وحتى 2030 .

شكل (2)

مقارنة الهرم السكانى لمصر لعام 2020 - 2030

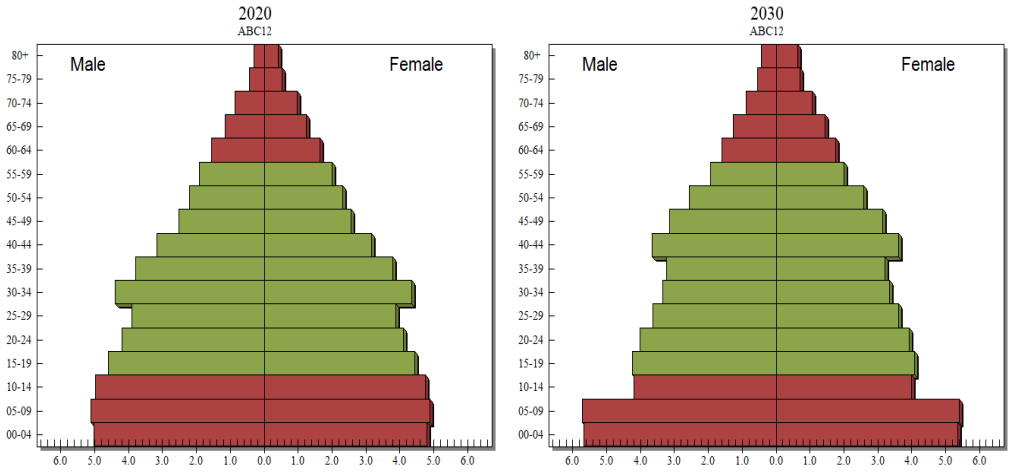

الشكل السابق يوضح التغير فى التركيب العمرى للسكان خلال الفترة من 2020 حتى 2030 حيث يظهر من الشكل حدوث إنخفاض فى كافة الفئات العمرية خلال فترة انتشار المرض ، مما يوضح تأثير انتشار فيروس كورونا فى حالة استمرار الأزمة وحتى 2030 .

4- الأثار الديموجرافية لتداعيات فيروس كورونا (كوفيد- 19) :

يفترض الباحث استمرار إنتشار فيروس كرورنا المستجد خلال الفترة من 2020 وحتى 2030 ، وفيما يلى استعراض الآثار الديموجرافية الناتجة عن إنتشار الفيروس خلال هذه الفترة .

4-1 – معدل المواليد :

الجدول التالى يوضح أعداد ومعدلات المواليد خلال الفترة من 2010 وحتى 2030 ، وذلك باستخدام برنامج Table Curv لكل من الفترة الفعلية (2010-2020) ، والفترة المقدرة (2021-2030) من خلال المعادلة التالية:

$y = a + bx + c/x + dx^2 + e/x^2 + fx^3 + gx^3 + hx^4$

Y = عدد المواليد المقدرة فى العام

X = عدد السكان فى نفس العام

a= 2139.797 b=260.253 c=1.02133

d= 0.00183 e= 2.63253 f= 6880289

g= 28359469 h= -10601506

جدول (2)

أعداد ومعدلات المواليد خلال الفترة من 2010 وحتى 2020

السنوات	المواليد		الرقم القياسى		معدل التغير
	المواليد	معدل	العدد	معدل	
2010	2261	28.8	100	100	
2011	2442	29.6	108.01	102.78	0.080
2012	2629	31.2	116.28	108.33	0.077
2013	2622	30.3	115.97	105.21	0.003-
2014	2720	30.7	120.30	106.60	0.037
2015	2685	29.6	118.75	102.78	0.013-
2016	2600	28	114.99	97.22	0.032-
2017	2557	26.8	113.09	93.06	0.017-
2018	2382	24.5	105.35	85.07	0.068-
2019	2305	23.3	101.95	80.90	0.032-
2020	2235	22.20	98.85	77.08	0.030-
2021	2130	21.30	94.21	73.96	0.047-
2022	2024	19.70	89.52	68.40	0.050-
2023	1889	18.10	83.55	62.85	0.067-
2024	1796	16.90	79.43	58.68	0.049-
2025	1670	15.30	73.86	53.13	0.070-
2026	1552	14.15	68.64	49.13	0.071-

السنوات	المواليد		الرقم القياسى		معدل التغير
	المواليد	معدل	العدد	معدل	
2027	1448	13.00	64.04	45.14	0.067-
2028	1400	11.60	61.92	40.28	0.033-
2029	1350	11.00	59.71	38.19	0.036-
2030	1305	10.14	57.72	35.21	0.033-

شكل (3)

أعداد المواليد خلال الفترة من 2010 وحتى 2020

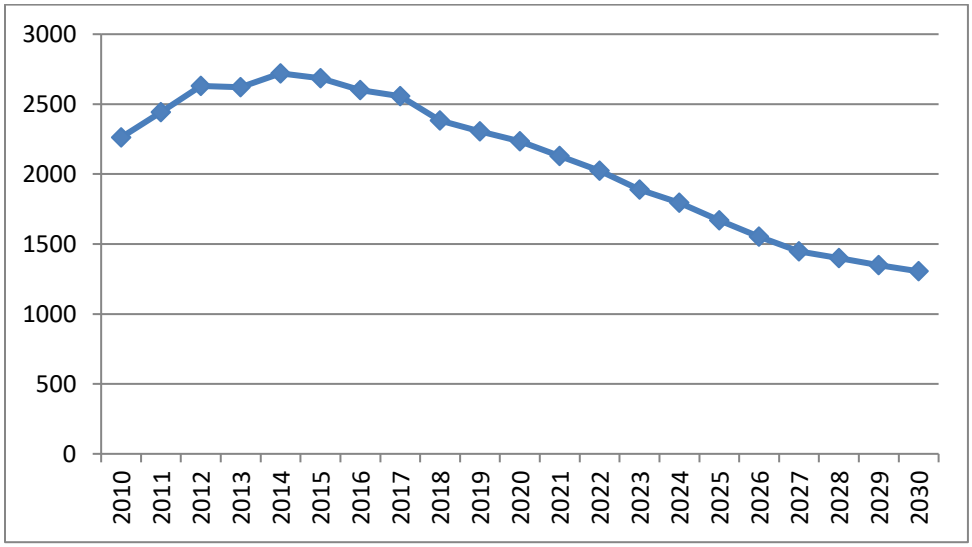

من الجدول والشكل السابقين يتضح أن هناك ارتفاع في اعداد المواليد خلال الفترة من 2010 إلى 2019 وصلت إلي 20% وفي نهاية فترة الدراسة حدث انخفاض نسبة وصلت لكثر من نصف قيمتها.

أما معدلات المواليد حققت ارتفاع نسبة لا تتجاوز 10% خلال الفترة من 2010 إلي 2015 وباقي فترات الدراسة حدث انخفاض في معدلات المواليد وصلت إلي أكثر من 25% عام 2020 في عام 2021 حدث انخفاض في معدل المواليد عن مثل بالمقارنة عام 2020 بنسبة تصل إلي 9% وكان معدل المواليد عام 2021 بلغ 20.3% ، ووصل هذا الانخفاض إلى أكثر من نصف قيمتة فى نهاية فترة الدراسة.

قد يرى الباحث أن هذا الانخفاض بسبب تداعيات فيروس كورونا لأن خلال عامي 2020 ، 2021 حدث انخفاض في معدلات المواليد وصل إلي أكثر من 30% ، وإن كان الانخفاض فى المواليد وصل 20% قبل انتشار الفيروس ، فقد وصل إلى أكثر من 50% بعد إنتشار الفيروس ، أى أن إنتشار الفيروس أدى إلى زيادة الانخفاض فى معدلات المواليد بنسة تتجاوز 30% .

2-4- الوفيات :

الجدول التالى يوضـــح أعداد ومعدلات الوفيات خلال الفترة من 2010 وحتى 2020 ، وذلك باســـتخدام برنـامج Table Curv لكل من الفترة الفعلية (2010-2020) ، والفترة المقدرة (2021-2030) من خلال المعادلة التالية:

$y = a + bx + cx^2 lnx + dx/lnx + e/lnx$

Y = عدد الوفيات المقدرة فى العام

X = عدد السكان فى نفس العام

a= 879928.84 b= 22.259888 c= 4325615

d= 275.02278 e= 7689672.6

جدول (3)

أعداد ومعدلات الوفيات خلال الفترة من 2010 وحتى 2020

السنوات	الوفيات		الرقم القياسى		معدل التغير
	الوفيات	معدل	العدد	معدل	
2010	483	6.2	100	100	
2011	493	6	102.07	96.77	0.021
2012	529	6.3	109.52	101.61	0.073
2013	511	5.9	105.80	95.16	0.034-
2014	532	6	110.14	96.77	0.041
2015	574	6.3	118.84	101.61	0.079
2016	556	6	115.11	96.77	0.031-
2017	547	5.7	113.25	91.94	0.016-
2018	560	5.8	115.94	93.55	0.024
2019	571	5.8	118.22	93.55	0.020
2020	665	6.6	137.68	106.45	0.165
2021	703	6.8	145.55	109.68	0.057
2022	740	7	153.21	112.90	0.053
2023	793	7.28	164.18	117.42	0.072
2024	812	7.41	168.12	119.52	0.024
2025	853	7.67	176.60	123.71	0.050

السنوات	الوفيات		الرقم القياسى		معدل التغير
	الوفيات	معدل	العدد	معدل	
2026	923	8.12	191.10	130.97	0.082
2027	976	8.5	202.07	137.10	0.057
2028	1050	9	217.39	145.16	0.076
2029	1100	9.2	227.74	148.39	0.048
2030	1150	9.4	238.10	151.61	0.045

شكل (4)

أعداد الوفيات خلال الفترة من 2010 وحتى 2020

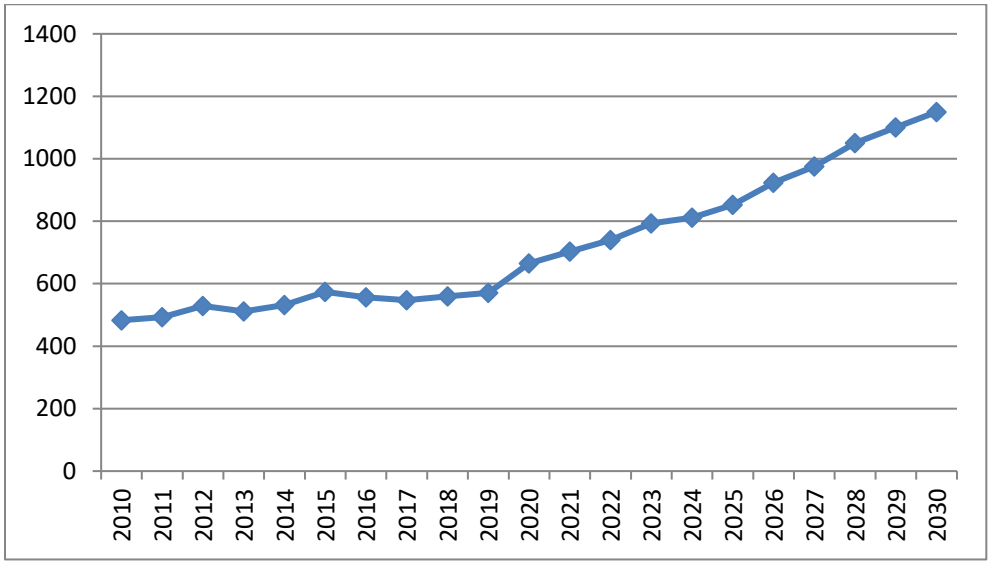

من الجدول والشكل السابقين يتضح انخفاض معدلات الوفيات خلال فترة الدراسة وصلت في نهاية الفترة إلي 8. % و، أن هناك ارتفاع في معدلات الوفيات عام 2021 بنسب تصل إلي 15% بالمقارنة بعام 2020 .

قد يرى الباحث أن هذا الارتفاع بسبب تداعيات فيروس كورونا لأن خلال عامي 2020 ، 2021 حدث انخفاض في معدلات الوفيات وصل إلي أكثر من 15% ، وإن كان الارتفاع فى الوفيات وصل 6% قبل انتشار الفيروس ، فقد وصل إلى أكثر من 50% بعد إنتشار الفيروس ، أى أن إنتشار الفيروس أدى إلى زيادة فى معدلات الوفيات بنسة تتجاوز 40% .

4-3 – الزيادة الطبيعية :

الجدول التالى يوضح أعداد ومعدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة من 2010 وحتى 2020 :

جدول (4)

أعداد ومعدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة من 2010 وحتى 2020

السنوات	الزيادة الطبيعية		الرقم القياسى		معدل التغير
	العدد	معدل	العدد	معدل	
2010	1778	22.6	100	100	
2011	1949	23.7	109.62	104.87	0.059
2012	2100	24.9	118.11	110.18	0.007
2013	2111	24.4	118.73	107.96	0.114
2014	2189	24.7	123.12	109.29	0.039
2015	2111	23.3	118.73	103.10	0.001
2016	2044	22	114.96	97.35	0.111
2017	2010	21.1	113.05	93.36	0.096
2018	1822	18.7	102.47	82.74	0.056
2019	1734	17.5	97.53	77.43	0.060
2020	1570	15.6	88.30	69.03	0.085-
2021	1427	14.5	80.26	64.16	0.104-
2022	1284	12.7	72.22	56.19	0.103-
2023	1096	10.82	61.64	47.88	0.139-
2024	984	9.49	55.34	41.99	0.073-
2025	817	7.63	45.95	33.76	0.120-
2026	629	6.03	35.38	26.68	0.153-
2027	472	4.5	26.55	19.91	0.124-
2028	350	2.6	19.69	11.50	0.109-
2029	250	1.8	14.06	7.96	0.084-
2030	155	0.74	8.72	3.27	0.078-

شكل (5)
أعداد الزيادة الطبيعية خلال الفترة من 2010 وحتى 2020

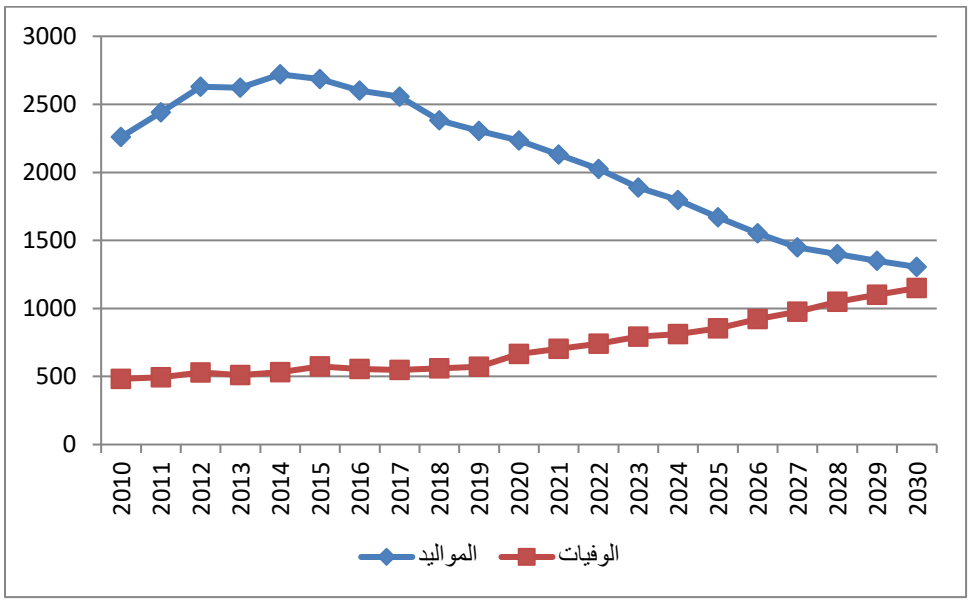

من الجدول والشـــكل الســـابقين يتضـــح أن معدلات الزيادة الطبيعية حققت ارتفاع خلال فترة الدراســة وصــل إلي أكثر من 20% في نهاية فترة الدراســة انخفض إلي أكثر من 60% وذلك نتيجة أنه خلال هذه الفترة انخفضت معدلات المواليد مع ارتفاع معدلات الوفيات ، مما يدل علي أن انتشار فيروس كورونا كان له تأثير واضحاً علي معدلات الزيادة الطبيعية.

4-4 – مقارنة بين معدلات الوفيات لعامى 2019 ، 2020 :

الجدول التالى يوضح مقارنة لمعدلات المواليد لعامى 2019 ، 2020 :

جدول (5)
معدلات الوفيات لعامى 2019 ، 2020

الفئة العمرية	2019	2020	الرقم القياسى	الزيادة
أقل من سن	6.3	5.3	84.123	1
+ 1	1.9	1.4	73.684	5-
+ 5	1.6	1.3	81.25	3-
+ 15	2.3	2	86.957	3-

الفئة العمرية	2019	2020	الرقم القياسى	الزيادة
+ 25	2.8	2.7	96.428	1
+ 35	4.3	4.4	102.325	1
+ 45	8.5	8.5	100	صفر
+ 55	18.8	19.4	103.191	6
+ 65	25.1	26.7	106.374	1.6
+ 75	19.1	19.6	102.618	5
+ 85	9.2	8.8	95.652	4-
الوفيات	571	665	116.462	
	5.8	6.6	113.793	8

شكل (6)

معدلات الوفيات لعامى 2019 ، و2020

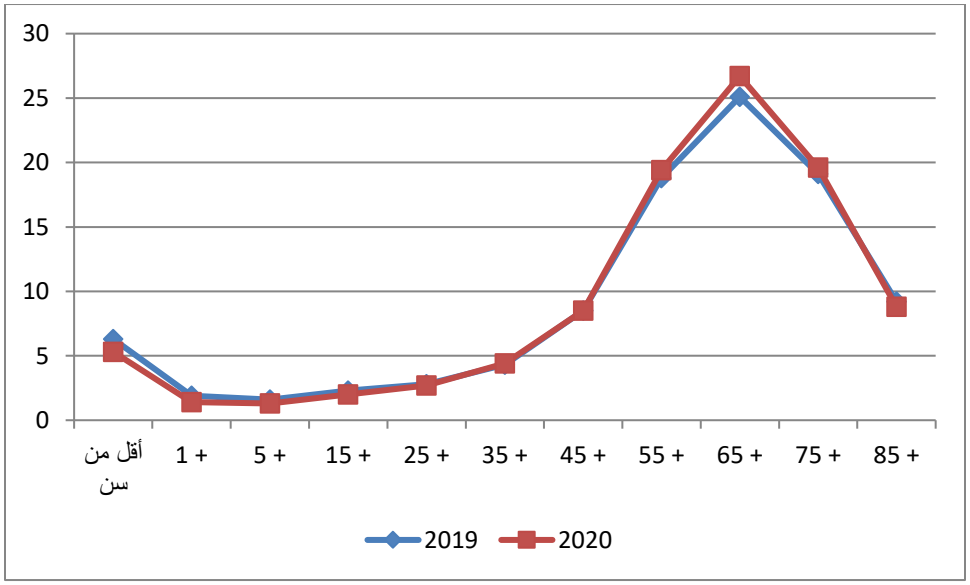

من الجدول والشـكل السـابقين ، تم عمل مقارنة بين عامين 2019 ، 2020 ، 2021 لمعدلات الوفاه العمرية ويتضـح أن انخفاض معدل الوفيات العمرية في الفئات من أقل من سـنة حتي 45 سـنة وارتفاع في باقي الفئات العمرية 55+ مما يدل علي أن انتشار المرض كان له تأثير علي كبار السن أكثر من الشباب وارتفاع معدلات الوفيات بين كبار السن إلي جانب أن معدل الوفيات عام 2021 حققت زيادة

قدرها 15% عن وفيات عام 2020 وان معدل الوفيات عام 2020 ارتفاع قدرها 13.8% مقارنه بعام 2019.

وزارة الصـــحة في نهاية عام 2021 أن الوفيات بفيروس كورونا ثلث كما يلي (نســبة أقل من 30 سنة 10% ، 30 - 50 سنة 30% ، 50 فأكثر 60%) .

مما يدل علي ان انتشـار المرض من كبار السـن أكثر من نصـف وفيات كورونا من كبار السـن هو الفئة التي تحتاج إلي رعاية صـــحية بنســـبة كبيرة لأنها أكثر الفئات متعرض لخطر الوفاة من جراء فيروس كورونا.

5-4- وفيات الإصابة :

الجدول التالى يوضح مقارنة لمعدلات وفيات الإصابة لعامى 2019 ، و 2020 :

جدول (6)
معدلات وفيات الإصابة لعامى 2019 ، و2020

وفيات الإصابة	2019	2020	الرقم القياسى	الزيادة
أقل من 5-	11.2	5.1	45.536	6.1-
5-	12.1	5.6	46.281	6.5-
15-	19.6	9.8	50	9.8-
25-	15.2	8	52.632	7.2-
35-	12.2	8.6	70.492	3.6-
45-	10.1	10.6	104.951	0.5
55-	9.5	17.8	187.368	8.3
65	10.2	34.5	338.235	24.3

شكل (7)

معدلات وفيات الإصابة لعامى 2019 ، و2020

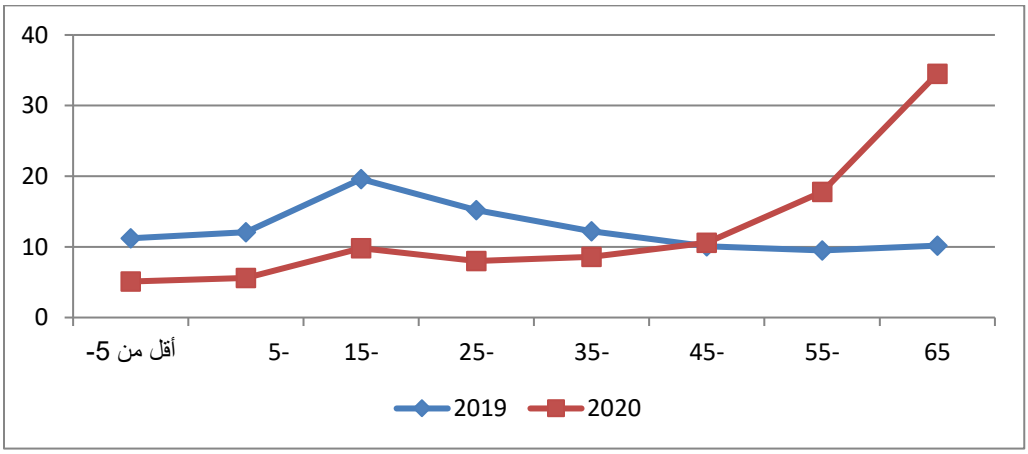

من الجدول والشكل السابقين ، يتضح أن توزيع الوفيات (بدون وفيات حوادث الطرق) فئات عمرية خلال عامي 2019 – 2020، حيث أنه حدث انخفاض في معدلات الوفاة من الفئات العمرية 5 – 45 وصل إلي اكبر من 50% وأن الفئات العمرية 55+ حقق ارتفاع وصل إلي أكثر من ثلاث أضعاف قيمته عام 2019.

مما يدل علي أن زيادة معدلات الوفاة بين كبار السن 55+ خلال فترة انتشار فيروس كورونا ، بسبب أن فئة كبار السن أكثر عرضة للمرض .

4-6- أسباب الوفاة :

الجدول التالى يوضح مقارنة لمعدلات أسباب الوفاة لعامى 2019 ، و 2020 :

جدول (7)
معدلات أسباب الوفاة لعامى 2019 ، و2020

أسباب للوفاة	2019	**2020**	الرقم القياسى	الزيادة
أمراض الغدد الصماء والتغذية والاستقلاب	1.6	**1.6**	100	0
جميع الأسباب الخارجية للمراضة أو الامانة	3	**2.4**	80	0.6-
أمراض معينة وطفيلية معينة	3	**3.2**	106.667	0.2
أمراض الجهاز التناسلي البولي	3.7	**4.9**	132.432	1.2

أسباب للوفاة	2019	**2020**	الرقم القياسى	الزيادة
الأورام	5.8	**5.1**	87.931	0.7-
أمراض الجهاز الهضمي	7	**5.8**	82.857	1.2-
أعراض لم تصنف في مكان أخر	8.7	**8.4**	96.556	0.3-
أمراض الجهاز التنفسي	9.2	**12.1**	131.522	2.9
أمراض الجهاز الدوري	54	**53.9**	99.815	0.1-

شكل (8)
معدلات أسباب الوفاة لعامى 2019 ، و2020

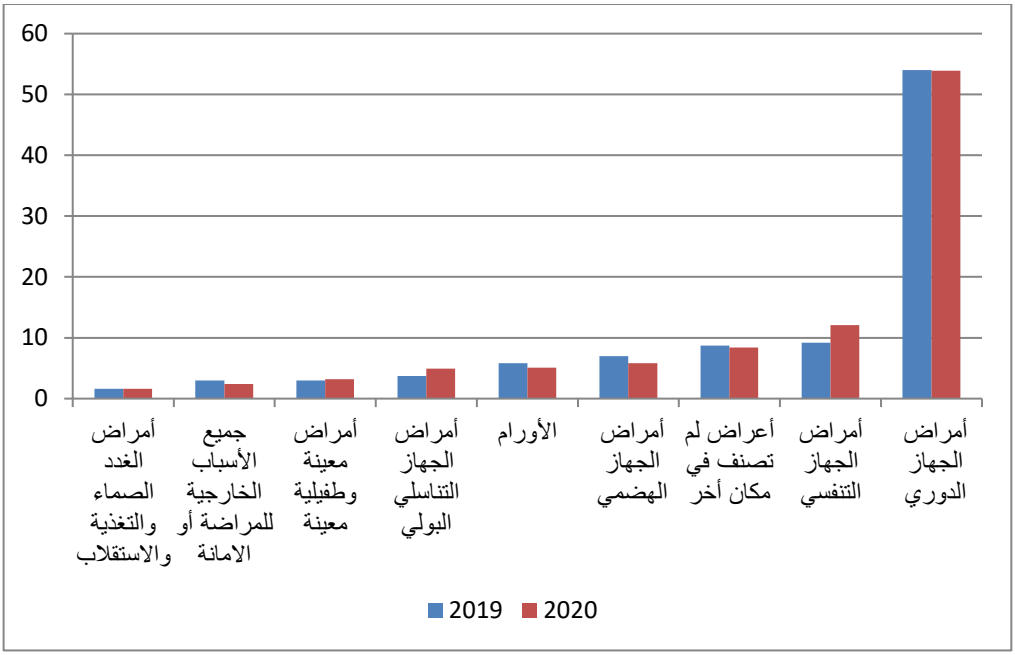

من الجدول والشكل السابقين يتضح أن معدلات الوفيات طبقا لأسباب الوفاة خلال عامي 2019 ، 2020 حققت انخفاض ملحوظة فى جميع أنواع أسباب الوفاة لعام 2020 من معدلات الوفيات ، باستثناء أمراض الجهاز التنفسي التي حققت زيادة قدرها 31. % عام 2020 بالمقارنة بعام 2019.

مما يدل علي أن انتشار المرض كان له تأثير في زيادة معدلات الوفاة من صحة لأسباب الوفاة لأن أمراض الجهاز التنفسي هي مصدر الوفاة الرئيسي بفيروس كورونا.

7-4- توقع البقاء على قيد الحياة :

الجدول التالى يوضح توقع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة من 200 وحتى 2021 :

جدول (8)
توقع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة من 200 وحتى 2021

السنوات	توقيع البقاء		نسبة التغير السنوي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2006	66.5	69.1	-	-
2007	66.9	69.6	0.6	0.7
2008	67.4	70	0.7	0.6
2009	67.8	70.5	0.6	0.7
2010	68.2	70.9	0.6	6
2011	68.6	71.4	0.6	0.7
2012	69	71.7	0.6	0.4
2013	69.4	72.1	0.6	0.6
2014	69.7	72.5	0.4	0.6
2015	70.1	72.9	0.6	0.6
2016	70.5	73.3	0.6	0.5
2017	71.9	74.3	0.4	0.4
2018	72.3	74.7	0.5	0.5
2019	72.7	75.1	0.5	0.5
2020	73	75.5	0.5	0.5
2021	73.4	75.9	0.5	0.5

شكل (9)
توقع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة من 200 وحتى 2021

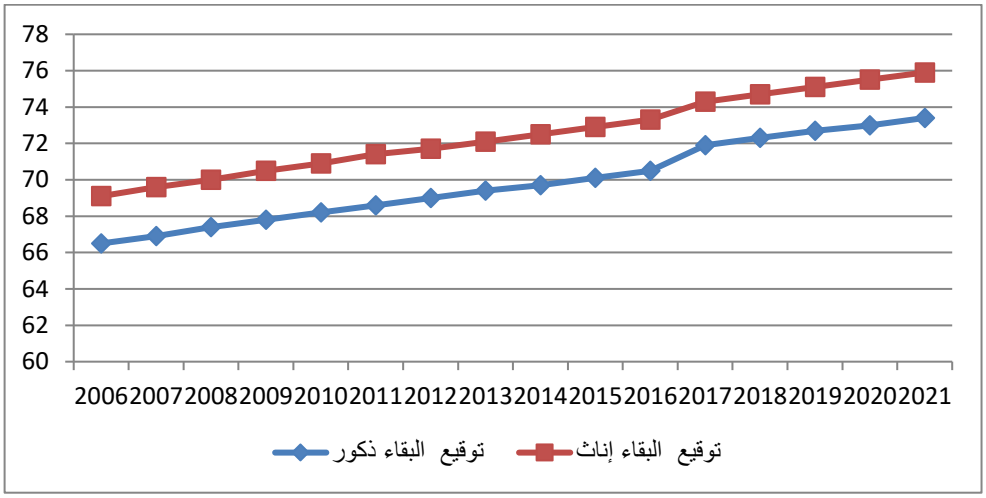

من الجدول والشكل السابقين يتضح أن توقع البقاء علي فترة الحياة ، تحقق زيادة ارتفاع طوال فترة الدراسة بنسبة تصل إلي 6. بنسبة عن العام السابق له بناء العامين الاخيرين لم تحقق أكثر من 4. نسبة زيادة عن السنة السابق له وعلي الرغم من أن توقع البقاء علي قيد الحياة لم يتأثر بانتشار فيروس كورونا لكن يرعي الباحث أنه مع استمرار انتشار المرض بخمسة سنوات أخري سوف بتأثير توقع البقاء علي قيد الحياة.

تاسعاً : النتائج والتوصيات :

1- النتائج :

- أن هناك ارتفاع في اعداد المواليد خلال الفترة من 2010 إلى 2019 وصلت إلي 20% وفي نهاية فترة الدراسة حدث انخفاض نسبة وصلت لكثر من نصف قيمتها ، حيث حققت معدلات المواليد ارتفاع نسبة لا تتجاوز 10% خلال الفترة من 2010 إلي 2015 وباقي فترات الدراسة حدت انخفاض في معدلات المواليد وصلت إلي أكثر من 25% عام 2020 في عام 2021 حدث انخفاض في معدل المواليد عن مثل بالمقارنة عام 2020 بنسبة تصل إلي 9% وكان معدل المواليد عام 2021 بلغ 20.3% ، ووصل هذا الانخفاض إلى أكثر من نصف قيمتة فى نهاية فترة الدراسة.
- انخفضت معدلات الوفيات خلال فترة الدراسة تدريجيا ، وصلت في نهاية الفترة إلي 8. % وأن هناك ارتفاع في معدلات الوفيات عام 2021 بنسب تصل إلي 15% بالمقارنة بعام 2020 ، وأن هذا الارتفاع بسبب تداعيات فيروس كورونا لأنه خلال عامي 2020 ، 2021 حدث انخفاض في معدلات الوفيات وصل إلي أكثر من 15% ، وإن كان الارتفاع فى الوفيات وصل

6% قبل انتشار الفيروس ، فقد وصل إلى أكثر من 50% بعد إنتشار الفيروس ، أى أن إنتشار الفيروس أدى إلى زيادة فى معدلات الوفيات بنسة تتجاوز 40% .

- أن معدلات الزيادة الطبيعية حققت ارتفاع خلال فترة الدراسة وصل إلي أكثر من 20% في نهاية فترة الدراسة انخفض إلي أكثر من 60% وذلك نتيجة أنه خلال هذه الفترة انخفضت معدلات المواليد مع ارتفاع معدلات الوفيات ، مما يدل علي أن انتشار فيروس كورونا كان له تأثير واضحاً علي معدلات الزيادة الطبيعية.
- بمقارنة بين أعوام 2019 ، 2020 ، 2021 لمعدلات الوفاه العمرية اتضح أن انخفاض معدل الوفيات العمرية في الفئات من أقل من سنة حتي 45 سنة وارتفاع في باقي الفئات العمرية 55+ مما يدل علي أن انتشار المرض كان له تأثير علي كبار السن أكثر من الشباب وارتفاع معدلات الوفيات بين كبار السن إلي جانب أن معدل الوفيات عام 2021 حققت زيادة قدرها 15% عن وفيات عام 2020 وان معدل الوفيات عام 2020 ارتفاع قدرها 13.8% مقارنه بعام 2019.
- أن توزيع الوفيات (بدون وفيات حوادث الطرق) فئات عمرية خلال عامي 2019 – 2020، حيث أنه حدث انخفاض في معدلات الوفاة من الفئات العمرية 5 – 45 وصل إلي اكبر من 50% وأن الفئات العمرية 55+ حقق ارتفاع وصل إلي أكثر من ثلاث أضعاف قيمته عام 2019.
- أن معدلات الوفيات طبقا لأسباب الوفاة خلال عامي 2019 ، 2020 حققت انخفاض ملحوظة فى جميع أنواع أسباب الوفاة لعام 2020 من معدلات الوفيات ، باستثناء أمراض الجهاز التنفسي التي حققت زيادة قدرها .31 % عام 2020 بالمقارنة بعام 2019.
- أن توقع البقاء علي فترة الحياة ، تحقق زيادة ارتفاع طوال فترة الدراسة بنسبة تصل إلي 6. بنسبة عن العام السابق له بناء العامين الاخيرين لم تحقق أكثر من 4. نسبة زيادة عن السنة السابق له وعلي الرغم من أن توقع البقاء علي قيد الحياة لم يتأثر بانتشار فيروس كورونا لكن يرعي الباحث أنه مع استمرار انتشار المرض بخمسة سنوات أخري سوف بتأثير توقع البقاء علي قيد الحياة.

2- التوصيات :

- اعتماد منظومة من الاجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية وفق آليات وتقنيات معاصرة لمتابعة الجائحة وتحوراتها المختلفة، والعمل على الحد من انتشارها دون الاضرار بحياة الناس المعاشية ومصالحهم ، مع التركيز علي كبار السن ، للحد من زيادة معدلات الوفيات.
- إجراء المزيد من الدراسات الخاصة بجائحة كورونا وتحوراتها المستجدة – على المستوى الدولى والمحلى ، وجميع الاختصاصات المتعلقة بالجائحة وتحليلها ومناقشتها وبيان آثارها على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي والثقافي والتعليمي والخدمي وغيرها من الآثار الخاصة بحياة السكان ومستقبلهم.
- تفعيل دور إدارة الأزمة واسنادها بالتخصصات التي تتطلبها ، والصلاحيات التي تمنح لها ، وذلك لاحتواء الأزمات الطارئة ومنها الأوبئة وبشكل أكثر استدامة وفعالية .

- خلق منظومة من التعاون الدولي في مجال تبادل البيانات والمعلومات والاحتياجات الصـــحية والمختبرية والجرعات الوقائية والاسـتشـارات الطبية وغيرها من مسـتويات التعاون بعيداً عن الأنانية والاحتكار والمصـالح السياسية الدولية، وذلك للتقيل من الزيادة فى معدلات الوفيات بين كافة الفئات العمرية وخاصة كبار السن.
- زيادة التوعية بين كل الفئات العمرية بمدي خطورة انتشـار فيروس كورونا مع الاهتمام بالفئات الأكثر فقراً التي أكثر عرضه لتفشي الأمراض بينهم ، مع الاستمرار بالتوعية بانتشار الفيروس وإعطاء اللقاح لكافة فئات الشعب.
- محاولة التوازن بين التعافي الصحي للمواطنين والتعافي الاقتصادي في نفس الوقت.

عاشراً : المراجع :

- "مجموعة البنك الدولي ، 2020 ، حماية الانسان والاقتصاد : استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) .
- أيمن زهري ، 2018 ، الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن الحادي والعشرين ، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة .
- حسين عبدالعزيز سيد ، 2018 ، الفرصة الديموجرافية : حالة مصر - تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام 2017 ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان .
- حنان رجائى عبد اللطيف ، 2020 ، " المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص لمواجهة أزمة كورونا ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التحطيط القومى ، عدد خاص .
- خالد ذكى أمين ، 2020 ، مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحه للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التحطيط القومى ، عدد خاص .
- سحر عبود ، أسماء مليجى ، 2020 ، التداعيات المحتملة لجائحة كورونا علي الاقتصاد المصري ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التحطيط القومى ، عدد خاص .
- عثمان محمد عثمان ، 2020 ، جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التحطيط القومى ، عدد خاص .
- ماجد عثمان ، ، 2016 ، تحليل الوضع السكانى – مصر 2016 ، المجلس القومى للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز بصيرة .
- محمد عبد الشفيع ، 2020 ، أزمة الديون العالمية وبعض التأثيرات علي التنمية الاقتصادية مع الاشارة إلي الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التحطيط القومى ، عدد خاص .
- محمود أحمد نور عبد الله ، 2020 ، التحول الديموجرافي فى مصر فى الفترة من 2020 إلى 2060 ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا .
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2020 ، الاستجابة لأزمة كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، COVID-19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES © OECD 2020.